

Distr.
GENERAL

A/49/7/Add.5
19 December 1994
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة



الدورة التاسعة والأربعون
البند ١٠٧ من جدول الأعمال

الميزانية البرنامجية لفترة السنتين١٩٩٥-١٩٩٤

التقديرات المنقحة تحت الباب ٤

مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص في
الأراضي المحتلة

التقرير السادس للجنة الاستشارية لشؤون
الإدارة والميزانية

١ - نظرت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في تقرير الأمين العام (A/C.5/49/51)، الذي قدم فيه تقديرات منقحة تحت الباب ٤ من الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٥-١٩٩٤ تتصل بمكتب منسق الأمم المتحدة الخاص في الأراضي المحتلة. وفي سياق نظرها في التقرير التقت اللجنة الاستشارية مع ممثلي الأمين العام، بمن فيهم ممثل المنسق الخاص الذي قدم الى اللجنة معلومات إضافية.

٢ - وتحدد الفقرات ٥ الى ١٢ في تقرير الأمين العام الخطوط العامة للأنشطة التي جرى تنفيذها، ومعها الأنشطة المتوخاة في المدة المتبقية من فترة السنتين. ونظرا الى ضرورة توصيل المساعدة وضخامة المبالغ المطلوب صرفها، حسبما توضح الفقرة ٦ من التقرير فإنه "من المتوقع أن تستمر الأمم المتحدة في القيام بدور أساسي في توصيل المساعدة الى الفلسطينيين خلال عام ١٩٩٥؛ وهو ما "يبرز دور المنسق الخاص في تنسيق الجهود الدولية في الأراضي المحتلة" كما أنه "يبين الجهود التي يتعين أن تبذلها منظومة الأمم المتحدة لضمان توصيل المساعدة الدولية للشعب الفلسطيني".

٣ - وقد شملت الموارد من الموظفين لمكتب منسق الأمم المتحدة الخاص في الأراضي المحتلة التي وافقت عليها الجمعية العامة في قرارها ٢٢٨/٤٨ بء، المؤرخ ٥ نيسان/أبريل ١٩٩٤، ووظيفة برتبة وكيل الأمين العام، ووظيفة برتبة مد - ١، ووظيفة برتبة ف - ٥، ووظيفة من فئة الخدمات العامة، بإجمالي أربع وظائف للفترة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥. وأذن القرار للأمين العام بالدخول في التزامات بمبلغ لا يتجاوز ١٤٠ ٠٠٠ دولار للفترة من ١ نيسان/أبريل ١٩٩٤ حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥.

٤ - وحسبما ورد في الفقرة ١٩ من التقرير، فإنه بالإضافة الى الوظائف الأربع التي أجازتها الجمعية العامة، طلب إليها توفير وظائف يصل مجموعها الى ٢٩ وظيفة تتألف من: ٣ وظائف في الرتبة ف - ٤، ووظيفة واحدة في الرتبة ف - ٣، و ٣ وظائف في فئة الخدمات العامة، و ٤ وظائف في فئة الخدمة الميدانية، و ٤ وظائف لخدمات الأمن بالإضافة الى ١٤ وظيفة في الرتبة المحلية.

٥ - وعلى نحو ما تبين الفقرة ٢٢ من التقرير، تصل تكاليف هذه الوظائف البالغ عددها ٣٢ وظيفة مبلغ ٦٠٠ ٢١٦ ١ دولار. بالإضافة الى مبلغ ٩٠٠ ٢٢١ دولار سيلزم للاقتطاعات الالزامية من مرتبات الموظفين تحت الباب ٢٨ من الميزانية البرنامجية يجري التعويض عنها بإيرادات بنفس المقدار تحت باب الإيرادات ١. وللأسباب الموضحة في الفقرة ٢٤ من التقرير، يقدر أن هناك احتياج لمبلغ ٣٠٠ ٥٦ دولار للخدمات الاستشارية؛ كما سيلزم توفير مبلغ ٣١ ٠٠٠ دولار لأغراض تدريب الموظفين.

٦ - ويحدد مرفق التقرير الخطوط العامة للاحتياجات التشغيلية غير المتعلقة بالموظفين ويبلغ مقدارها ٩٠٠ ٠٣٣ ٢ دولار؛ ويشمل هذا المبلغ احتياجات الخدمات الاستشارية والتدريب المشار اليهما أعلاه. وكما توضح الفقرة ٢٩ من تقرير الأمين العام، ستلبي هذه الاحتياجات جزئيا من نقل مليون دولار من مصروفات التشغيل العامة من هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة، تحت الباب ٤، في الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٤-١٩٩٥.

٧ - وكما هو مبين فيما يتعلق ببنود اعتمادات الميزانية من ٢ الى ٤ في المرفق، جرى تقدير مبلغ ٤٠١ ٠٠٠ دولار للفترة من ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ الى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ لاستئجار أماكن العمل وتحسينها وتجديدها وتشبيدها؛ ومبلغ ٢٤٨ ٠٠٠ دولار لاحتياجات النقل؛ ومبلغ ٤٠٠ ٦٠٤ دولار للاتصالات. وفيما يتعلق بالنقل على وجه التحديد، أبلغت اللجنة الاستشارية بأنه لن يلزم توفير مبلغ ٤٠٠ ٨ دولار لاستئجار المركبات بالنظر الى أنه جرى الحصول على المركبات بالفعل من هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة في فلسطين.

٨ - أما تقديرات الاحتياجات من الموارد اللازمة لمكتب منسق الأمم المتحدة الخاص كما هو مبين في الفقرات من ١٣ الى ٢٧ من التقرير فإنها تشمل الفترة من ١ حزيران/يونيه ١٩٩٤ الى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥؛ وهي تستند الى نتائج الدراسات الاستقصائية التي أجريت بشأن أوضاع الهياكل الأساسية والسوقيات والأوضاع الأمنية على الصعيد المحلي.

٩ - كما أتيحت موارد اضافية لمكتب منسق الأمم المتحدة الخاص. وعقب عقد اجتماع مشترك بين الوكالات، جرى الاتفاق على قيام المنظمات المشتركة في المنظومة بإعارة موظفيها الى مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص على أساس استرداد التكاليف و/أو انتداب اخصائيين لمكتب منسق الأمم المتحدة الخاص للعمل في ميدان كل منهم. وفي انتظار موافقة الجمعية العامة على الوظائف الأساسية لمكتب المنسق الخاص، فإنه منذ آب/أغسطس ١٩٩٤ قامت كل من وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بتوفير وظيفة من الرتبة ف - ٣ للمنسق على أساس استرداد التكاليف. وبالإضافة الى ذلك، أعار برنامج الأمم المتحدة الإنمائي موظفا من الرتبة مد - ١ الى مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص على أساس استرداد التكاليف.

١٠ - وكما هو مبين في الفقرة ٢٣ من التقرير، تمول حاليا من التبرعات وظيفة واحدة من الفئة الفنية ووظيفة من فئة الخدمات الميدانية، ومن المتوقع تعزيز موارد المكتب من الموظفين من خلال استعارة وظائف من الوكالات المتخصصة والبرامج التابعة لمنظومة الأمم المتحدة؛ ويجري إعداد التفاصيل مع منظمة الصحة العالمية ومنظمة العمل الدولية واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل). كما أعرب عدد من البلدان المانحة عن استعدادها لتمويل وظائف محددة للمشاريع.

١١ - وتستذكر اللجنة الاستشارية أن الأمين العام قد اقترح في تقريره المؤرخ ٢٩ آذار/مارس ١٩٩٤ (A/C.5/48/71) تمويل الاحتياجات من الموظفين اللزمين لهذا النشاط جزئيا من خلال إعادة توزيع الوظائف من مجالات أخرى. وفي ذلك الوقت، لم توص اللجنة بقبول هذا الاقتراح بالنظر الى أن التقرير لم يتضمن معلومات عن الآثار المترتبة على عمليات إعادة التوزيع المقترحة؛ والبيان الحالي المقدم من الأمين العام لا يتناول هذه المسألة. وتطلب اللجنة احاطتها علما أولا بأول عن التقدم المحرز في هذا الصدد.

١٢ - وتتوقع اللجنة الاستشارية أن يتم في المستقبل إدراج بيان أكثر شمولاً لجميع الموارد من الموظفين التي يجري توفيرها لمكتب المنسق الخاص، وذلك في وثيقة الميزانية مقترنة ومبينة لعلاقتها بالموارد المطلوبة من الموظفين. وبالإضافة الى ذلك، ينبغي الإشارة في التقرير الى المعلومات المتعلقة بجميع الموارد البرنامجية المتاحة للتشغيل وذلك لإمكان تقييم العلاقة بالاحتياجات الإدارية على النحو الصحيح. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن تكون هذه المعلومات مشفوعة بحساب شامل لبرنامج العمل يدعم بالأدلة الآثار التي ترتبها الأنشطة البرنامجية على الجوانب الإدارية والمتعلقة بالميزانية.

١٣ - ولحين تلقي تلك المعلومات كما هو مبين في الفقرات أعلاه، ستستعرض اللجنة الاستشارية الاحتياجات في مجموعها في سياق دراستها للميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٧-١٩٩٦. وفي الوقت ذاته، توصي اللجنة الاستشارية بتمويل الاحتياجات الاضافية من الموظفين من خلال المساعدة المؤقتة العامة، وبالقيام، رهنا باجراءات استخدام وتشغيل صندوق الطوارئ، برصد اعتماد بمبلغ ٦٠٠ ٢١٦ ١ دولار يخصص لهذا الغرض تحت الباب - ٤ جيم (البعثات الخاصة) من الميزانية البرنامجية

لفترة السنتين ١٩٩٤-١٩٩٥. وبالإضافة الى ذلك، فإنه بخصوص الاحتياجات غير المتعلقة بالوظائف، توصي اللجنة الاستشارية آخذة في الاعتبار تعليقاتها وملاحظاتها الواردة في الفقرات أعلاه، وبخاصة فيما يتعلق بأماكن العمل واستئجار المركبات ومع مراعاة أنه يمكن تغطية ما مقداره مليون دولار من الاحتياجات من إعادة توزيع الموارد (انظر الفقرة ٦ أعلاه)، بقيام الجمعية العامة، رهنا بإجراءات استخدام وتشغيل صندوق الطوارئ، برصد اعتماد بمبلغ ٥٠٠ ٠٢٥ دولار تحت الباب ٤ من الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٤-١٩٩٥ وذلك للفترة من ١ حزيران/يونيه ١٩٩٤ الى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥.
